العدد (1709) السنة السابعة - الأربعاء (27) كانون الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

المـادة (٢) مـن الدسـتور.. فـي التليفزيـون

في الأسبوع الماضي كتبت في (الأهالي) عن كارثة (الفتنة الطائفية) التي تحولت إلي ظاهرة منذ عام ١٩٧٢، بدءا بأحداث الخانكة مرورا بأحداث دمنهور، والزاوية الحمراء، والكشح، وقري (منفطين) و(بني واللمس) و(مغاغة) و(سمالوط) بمحافظة المنيا، والبحر الأحمر، وصحيفة النبأ، وأبوالمطامير، ونجع حمادي، والمحلة الكبرى، وأبو قرقاص، والعديسات بالأقصر، والإسكندرية، والعياط..

حسين عبد الرازق

احداث نجع حمادي

وصلوا بـ جريمة نجع حمادي ليلة عيد الميلاد المجيد (٧ يناير ٢٠١٠)، وأرجعت هذه الظاهرة إلي مجموعة من الأسباب، منها أن مصر دولة شبه دينية بنص المادة الثانية من الدستور وممارسات الحكم، والتوسع العشوائي لأنشطة ونفوذ المؤسسات الدينية وقادتها منذ حقبة الرئيس (المؤمن) محمد أنور السادات، وسيطرة الخطاب الديني غير الرسمي القائم علي الكراهية واستفزاز المسلمين ضد الأقباط (الكفار)، وصعود تيار (الإخوان المسلمين) والإسلام السياسي عامة ودعوتهم لإقامة دولة دينية (إسلامية) أثارت فزع الأقباط، ووجود تمييز في المجتمع ضد الأقباط علي المستوي القانوني والواقعي في تولي الوظائف العامة، وتجاهل مناهج التاريخ في المدارس المصرية (الحقبة القبطية) في التاريخ المصري (من عام ٧٠ ميلادية إلي عام ٦٤١ ميلادية)، وعدم ترشيح الحزب الحاكم إلا مرشحا قبطيا واحدا (وزير المالية) ضمن ٤٤٤ مرشحا في انتخابات مجلس الشعب ٢٠٠٥، وعدم نجاح أي قبطي للفوز بعضوية مجلس الشعب في المرحلة الحالية، والقيود التي تضعها الحكومة علي بناء الكنائس، واختراق عناصر أصولية متطرفة لأجهزة الإعلام الحكومية، وانعزال الأقباط داخل الكنيسة وإحجامهم عن المشاركة في الحياة الوطنية عامة، ونظر الدولة إلي قادة الكنيسة والأزهر - القادة الدينيين - باعتبارهم الممثلين السياسيين لأتباع هذه الديانة مما (يساعد علي شق الوطن شقا يستحيل إصلاحه مع استمرار الممارسات)، وفي محاولة للمساهمة في التصدي لهذه (الفتنة الوطنية) اقترحت عددا من الحلول، تتناول تعديل المادة (٢) من الدستور وفصل الدين عن الدولة والسياسة وإصدار قانون موحد لقواعد بناء المساجد والكنائس (دور العبادة) ومراجعة مناهج التعليم لتخليصها من كل ما يصب في خانة التعصب وأن تكون هناك حصة واحدة مشتركة في المدارس للمسلمين والأقباط تدرس فيها القيم العليا للأديان، وعدم التفرقة بين المسلمين والأقباط في تولي الوظائف العامة، وتغيير لهجة ومفردات وتوجهات الخطاب الديني في أجهزة الإعلام الرسمية والكف عن اعتبار الأقباط أهل ذمة وكفارا.. إلخ.

وتلقيت دعوة من برنامج (٤٨ ساعة) في قناة المحور للمشاركة في فقرة حول الفتنة الطائفية تذاع علي الهواء مباشرة مساء يوم الجمعة، وعندما بدأت الفقرة التي أدارها باقتدار الزميل سيد علي مقدم البرنامج، فوجئت بأن الطرف الآخر المشارك هو محام ينتمي إلي تيار الإسلام السياسي المتطرف وأن التركيز علي نقطة واحدة فقط هي المادة (٢) من الدستور، وتجاهل كل الأسباب الأخرى التي أوردتها لبروز هذه الفتنة الطائفية.

وتنص المادة الثانية في الدستور طبقا لآخر تعديل لها في ٢٢ مايو ١٩٨٠ علي ما يلي: (الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع).

لقد ورد النص الخاص بالإسلام دين الدولة في جميع الدساتير المصرية منذ دستور ١٩٢٣ الذي نص في المادة (١٣٨) على أن الإسلام دين الدولة، وقال الفقيه الدستوري الراحل (د. عبد الحميد متولي) إن هذا النص كان بمثابة تحية من المشرع الدستوري لديانة الأغلبية (ولكن ذلك لا يرتب تميزا في الحقوق أو الواجبات العامة بين المواطنين علي أساس معيار العقيدة الدينية)بالاستثناء الوحيد كان مشروع دستور ١٩٥٤ الذي خلا من أي نص على دين الدولة، والذي صاغته لجنة من ٥٠ عضوا ضمن ممثلين لأحزاب الوفد والأحرار الدستوريين والسعديين والحزب الوطني القديم والجديد والإخوان المسلمين وحزب مصر الاشتراكي وحزب الكتلة الوفدية وأعضاء من لجنة الثلاثين التي وضعت دستور ١٩٢٣ وثلاثة من رؤساء الهيئات القضائية وعدد من ألمع فقهاء القانون وشيخ الأزهر وبطريرك الأقباط، وكان من بين أعضاء اللجنة (د. السيد العبري ود. حامد سلطان ود. عثمان خليل عثمان ومحمود عزمي ومصطفى مرعي وأحمد لطفي السيد ود. طه حسين ود. عبدالرازق السنهوري وعبدالرحمن بدوي..).

أما النص الخاص بمبادئ الشريعة الإسلامية فقد دخلت جميع الدساتير المصرية من أي إشارة لمبادئ الشريعة حتي صدر دستور السادات في عام ١٩٧١ بعد انقلاب القصر الذي قاده في ١٣ مايو ١٩٧١، فنصت المادة الثانية علي أن (الإسلام دين الدولة، واللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الإسلامية مصدر رئيسي للتشريع).

ثم أجرى السادات تعديلا علي هذه المادة في ٢٢ مايو ١٩٨٠ - ضمن تعديلات أخرى شملت إطلاق مدد رئيس الجمهورية بعد أن كانت محددة بمدتين متتاليتين فقط - لتصبح مبادئ الشريعة الإسلامية (المصدر) الرئيسي للتشريع بعد أن كانت أحد المصادر الرئيسية!.

وتمت هذه التعديلات كجزء من سياسات الحكم الساداتية، التي قامت إلي إدخال الدين في السياسة بقوة، واللعب علي المشاعر الدينية للمواطنين التي هيمن عليها خطاب ديني تقليدي علي حساب الخطاب السياسي بعد هزيمة يونيو ١٩٦٧ وظهور تفسيرات دينية لأسبابها كما شكل وجود إسرائيل كدولة قائمة علي أسس دينية دعما لهذا الاتجاه، وراح في هذه الفترة خطاب الإخوان المسلمين القائم علي الدولة الدينية وأسلمة المجتمع والدولة، وشهدت هذه الفترة خروج المصريين بقوة للعمل في الخليج وتأثرهم بما يمكن تسميته الإسلام البدوي أو الخليجي المتزمت، وزاد الطين بلة انسحاب الأقباط من العمل السياسي في ظل التمييز ضدهم من جانب الدولة.

وتتعرض المادة (٢) بصياغتها الحالية لنقد قوي من جانب القوى الديمقراطية في مصر.

فالدولة كا ئن أو شخص معنوي لا دين له، ولا توجد دولة ديمقراطية تنص علي دين في الدولة، وفي أندونيسيا أكبر بلد به مسلمين في العالم (٢٣٥ مليون نسمة ٩٠٪ مسلمين) رفض سوكارنو النص علي دين للدولة (الدين الإسلامي)، وفي الهند وغالبية سكانه من الهندوس رفض نهرو النص علي دين للدولة (الهندوسية).

كما أن هذا النص يميز ضد غير المسلمين من المصريين سواء كانوا أقباطا أو يهودا أو بهائيين أو لا دينيين، ويجعل من مبادئ الشريعة الإسلامية مرجعية إلزامية لجميع التشريعات، ودون تحديد واضح ودقيق لمبادئ هذه الشريعة، التي هي في النهاية اجتهادات وتفسيرات بشرية للدين والفقه، ويعطي هذا النص حجة للجماعات والأحزاب التي تخلط الدين بالسياسة وتسعى لفرض رؤيتها ومصالحها السياسية بمقولة التزامها بالشريعة وصحيح الدين!.

ويبدو الأمر غاية في الوضوح في الممارسة العملية، فعندما أراد الحزب الوطني إنهاء الإصلاح الزراعي الذي شرعته ثورة ٢٣ يوليو وطرد المستأجرين للأراضي الزراعية لصالح ملاكها الغائبين، ووجد معارضة قوية من حزب التجمع والقوى اليسارية، فلجأ إلي طلب الفتوى من الشيخ طنطاوي الذي أفتى بعدم شرعية أبدية العقد ليفتح الباب أمام فسخ عقود الإيجار في الأرض وطرد عشرات ومئات الآلاف من المستأجرين وتشريدهم، الغريب أن هذه الفتوى (الدينية) لم يسر مفعولها - بفرض صحتها - علي عقود الإيجار في المساكن (!)، وفي الأيام الماضية عندما أقدمت الحكومة المصرية علي إقامة جدار عازل فولاذي علي حدود قطاع غزة وتعرضت هذه السياسة لنقد عنيف لجأت الحكومة لاستصدار فتوى من شيخ الأزهر ومجمع البحوث الإسلامية بشرعية إقامة الجدار وأن معارضيه خارجون عن الشرع (!)، ورد ٢٥ من علماء الأزهر بينهم عدد من أعضاء مجمع البحوث بفتوى تحرم إقامة الجدار.

وفي ضوء هذه الحقائق فقد أكدت انحيازي للدعوة إلي تعديل المادة (٢) من الدستور - وليس إلغاءها - وطرحت صياغة جديدة للمادة اقترحها بعض الخبراء، تقول (الإسلام دين غالبية سكان الدولة، ومبادئ الشرائع السماوية مصدر رئيسي للتشريع، وتنهض الدولة علي رعاية القيم العليا للأديان السماوية).

وخلال المواجهة في برنامج ٤٨ ساعة انتظرت من المحامي إياه أن يناقش هذه الحجج ويقدم حججا بديلة تؤكد وجهة نظره الداعية لبقاء المادة كما هي، ولكنه - ربما لضعف حجته - لجأ إلي الهجوم علي شخصي وعلي الحزب الذي أنتمي إليه، وردد اتهامات رخيصة بالارتزاق والعداء للإسلام وقبض الأموال من الخارج، وادعي أن الكنيسة تشتري ١٠ آلاف نسخة من (الأهالي) كل أسبوع (!) وتلفظ بما يعاقب عليه القانون ويتعذر علي نشره، ولم أكن في حاجة في الرد عليه، فالزميل سيد علي - مقدم البرنامج - والذي أعتقد أنه يميل إلي بقاء المادة ٢ من الدستور كما هي، وإن لم يقلها صراحة بحكم أنه المسؤول عن إدارة الحوار في البرنامج، تكفل بالرد على هذا الخروج الفظ على آداب الحوار وأخلاقياته، وتأكد صحة موقفي من عشرات المكالمات التي تلقيتها طوال اليوم التالي من الأقصر إلي مرسي مطروح تؤيد موقفي وتستنكر موقف هذا المحامي.

فيوليت والبكباشي

فريدة النقاش

تلقت المكتبة العربية في عصر الرواية بدءاً من منتصف القرن الماضي سيلا من الأعمال المهمة - وإن تفاوتت في مستوياتها الفنية وقدرات كتابها وطاقاتهم - وتناولت بعضها مسيرة ثورة يوليو ١٩٥٢ سواء كانت الثورة خلفية لها أو هي موضوعها الرئيسي.

وساهم كبار الكتاب من نجيب محفوظ ليوسف إدريس ومن فتحي غانم لصنع الله إبراهيم وغيرهم في إغناء المكتبة العربية بأعمال مرموقة أضاءت هذه الثورة من جوانب شتى، بل إن بعضها جرى اعتباره بمثابة نبوءات للمآل المأساوي للثورة الذي تجسد في هزيمة ١٩٦٧.. فعلت ذلك روايات نجيب محفوظ، وفعلته درة أعمال فتحي غانم (زينب والعرش) وفعلته (تلك الرائحة) أولى روايات صنع الله إبراهيم، ثم كانت (الزيني بركات) رواية جمال الغيطاني الرئيسية التي فضحت ممارسات الدولة البوليسية عائدة للتاريخ لتسقط أحداثه علي الحاضر.

وأخيرا وبعد أن مرت الأعوام، وانقلب النظام الحاكم علي منطلقات الثورة مع بدء عصر السادات، تلك الثورة التي جرى تقييمها علميا من كل الزوايا بما شكل تراثا هائلا يكاد أن يصبح عبئا علي كل من يقترب فنيا أو تاريخيا منها مجددا خاصة أن سلسلة بلا حصر من المذكرات قد صدرت لمن شاركوا في الثورة أو كانوا شهودا عليها.. أقول أخيرا صدرت رواية جديدة هي الأولي لصاحبها الهاوي (عمرو كمال حمودة) الباحث في علوم الطاقة والتي كتبها مع ذلك بروح الاحتراف وهي رواية (فيوليت والبكباشي) لتضاف إلى هذا السجل الحافل من روايات يوليو.

تبدأ الرواية بفعل انتهى (من تناول فنجان القهوة).. فهذا الفعل في مسار الرواية هو إشارة لا فحسب لمآل يوليو بكامله وإنما أيضا لما يشابه النهاية لبطله الذي شارك في الثورة كضابط حر وها هو الآن في مشهد الافتتاح يلاحق رشوة صغيرة قرر النظام الذي انقض على يوليو أن يقدمها لكل أعضاء الضباط الأحرار (إذ قدم أحد أفراد الحاشية الجديدة اقتراحا بمنح كل أعضاء تنظيم الضباط الأحرار معاش وزير.. وشراء سكوتهم مطلوب حتى ينصرفوا عن غواية الحاضر بضمان المستقبل).

وفي هذه الجملة الأخيرة تفاجئنا تلك الخاصية المميزة لكثافة اللغة وجماليتها المركزة لدي الكاتب، وكما قال تشيكوف فإن الاقتصاد هو شقيق الموهبة.

كلفت قيادة الثورة (يوسف عبدالرحمن) بتأجير شقة يجري فيها تخزين أسلحة وأموال لتأمين الثورة وفيها كان (ينام جيدا شاعرا بالسكينة) وعبر شرفتها يتعرف علي (فيوليت) الفاتنة فلسطينية الأصل فنجد أنفسنا أمام وجه آخر لفلسطين التي كان البطل قد حارب فيها ضمن كتائب الجيش المصري، حين التقى (البكباشي) (فيوليت) كان يعيش زواجا تقليديا باردا، مع زوجة مطيعة لا صوت لها ولا رأي فغمرته المرأة الجديدة بالحب والبهجة هي المتزوجة بدورها زواجا تقليديا لا روح فيه.

وتبدأ من هنا حكايات الفساد الصغير الذي ظل يستفحل إلي أن وقعت هزيمة يونية المدوية، وصولا إلي استخدام آليات إسكات الأصوات التي يمكن أن تنتقد سياسات النظام في ظل السادات وعلي مدار هذه السنين كانت الأيدي الخشنة قد أصبحت ناعمة جدا واعتادت علي أن تمتد لما ليس لها، بل إننا نعرف لأول مرة عنصرا كان خافيا حول الصراع على الديمقراطية عام ١٩٥٤، إذ تساءل يوسف حول المطالبة بعودة الجيش إلي ثكناته بعد أن كان هو ورفاقه قد ذاقوا حلاوة الانتقال الطبقي وأكل الطباخ الذي ورثه من سراي عابدين نسيب العز والسلطة وتتوزع كل شوية ما بين وادي حوف والهايكستب والسلوم والعريش؟.. كذلك تكشف الرواية عن بذرة ذلك الداء الخبيث التي زرعتها الدولة العسكرية البوليسية في نفوس المصريين.. وهو الخوف من السلطة حتي تلك التي انحازت لهم موضوعيا.

(حد كان يقدر يعمل قانون الإصلاح الزراعي، ويحدد الملكية ويوزع الأرض على الفلاحين إلا الجيش؟ إلا القوة والخوف من الاعتقال والرصاص.. كانت الديمقراطية هاتنصف الفلاح؟) كذلك هناك تصوير فني للصراع الخفي الذي دار في ذلك الزمن بين أهل الثقة وأهل الخبرة.. أي بين الضابط والأستاذ الجامعي الذي شغل منصب سكرتير عام رياسة مجلس الوزراء.

وأخذ الفساد الأكبر يدب لا في الحياة الخاصة فقط حيث انخرطت زوجته (سناء) في لعب القمار وتحول البعض من الضباط الأحرار إلي تجار، وتهاون البطل مع مبادئه (ورغم حبه لجمال عبدالناصر فقد شعر بالندم لأنه لم يلتحق بالعمل في معية المشير، فهو بحبوح وكل رجاله اغتنوا من العمل معه، حتي الصولات في مكتبه تاجروا في أذونات الحديد والأسمنت، ومن جاور السعيد يسعد).

كذلك تحول زوج عشيقته إلي قواد بعد أن قام رجال الأمن الأشداء باستئصال ذكورته كعلامة علي إهدار الكرامة البشرية عبر التعذيب في ظل يوليو وقبل الزوج أن يتغاضى عن علاقتها بالضابط مقابل أجر شهري.. وفي نهاية الرواية تتحول علاقته (بفيوليت) إلي علاقة شرعية إذ يتزوجها علي سنة الله ورسوله وكأنما تقول لنا الرواية، أن كل أشكال التحلل والفساد باتت مقننة وعلنية وهو الحال الذي نعيشه الآن وإن أعطت الرواية للبطل لقب البكباشي وهو رتبة قديمة في الجيش بدلا من العقيد كما هي الآن.

في سرد بسيط وجذاب من الميلاد للموت ينجح (عمرو حمودة) في إضاءة وجوه أخرى ليوليو التي كانت بداية عصر تحرر ثم انهارت مع قليل من الأخطاء اللغوية وأقل من مناطق الترهل السردي لتكون بداية مبشرة لروائي.

إيـــران والـولايـــة الاخيـــرة للفقيـــه

جمال جصاني

أكثر من الف عام من الانتظار، اكتسح فيها التكلس لا المفاصل وحسب بل تغلغل عميقا الى حيث تستقر هيئة الاركان في الجزء الخلفي من جمجمة سلالات بني آدم. طقوس وتعاويذ ظلت تتداولها الاجيال جيلاً بعد جيل. يرتشفون الاخبار من كل فج قريب او بعيد، بانتظار ان تزف البشرى اليهم بقرب وصول الغوث ومراكب النجاة، التي وعدتهم بها شبكة عناكب ذلك الحلم العضال.

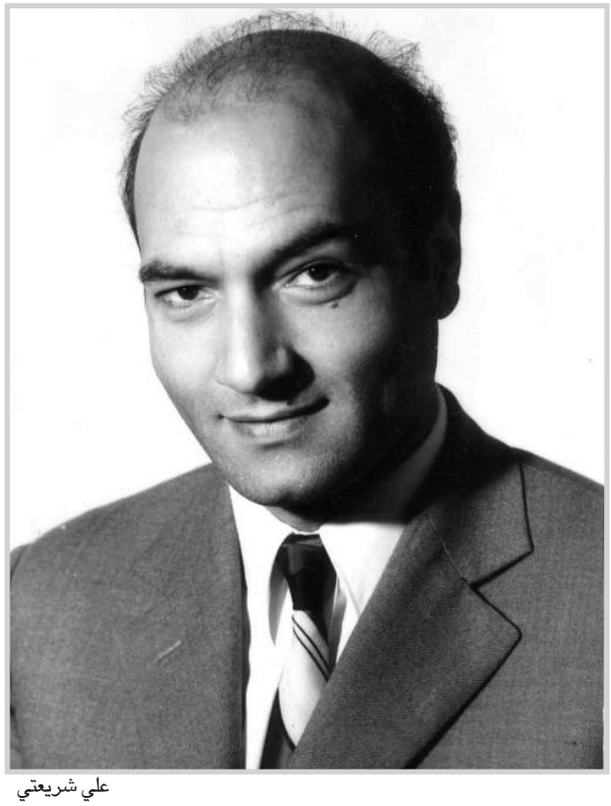
علي شريعتي

محمد خاتمي

الا ان الربع الاخير من القرن المنصرم، حمل اخباراً مغايرة وتلك الرتابة الازلية. اخباراً عن نفاد صبر سكان بلادٍ فارس من الانتظار، عن همة وعزم وتصميم لاتقل بأساً عن اسطورتهم المتوهجة (آرش) الذي منح قومه وطناً مترامي الاطراف...قرروا ان يجترحوا المعجزة، فهبوا هبة رجل واحد لانجاز ذلك المشروع الدائم التأجيل؛ فكانت الثورة التي عقدت تحت عباءتها صيغة زواج الجمهورية الاولى والولي الفقيه...!

وبعد ان وضعوا بصمتهم المميزة كصانعي آخر ثورة كبرى في القرن العشرين، استعدوا لاستقبال ما انتظروه طويلاً من ثمرات ووعود عن بركات العدل الاجتماعي والمساواة وكرامة الانسان و....ها انا اليوم وبعد ثلاثة عقود من انتصار تلك الانتفاضة الشعبية الرائعة، اتذكر ذلك الحوار الذي دار بيني وبين رجل دين طاعن في السن (من اصدقاء والدي ويمت لنا بصلة نسب) كان ذلك في طهران عام ١٩٨٢ فحوى ذلك الحديث المترع بالحكمة والمسؤولية والدراية لشيخ ظل حتى لحظاته الاخيرة ينظر الى الدين والدنيا، بعيداً عن موجات الهذيان والهلوسات الطاغية آنذاك.

قال: ان لم تتوقف هذه الحرب فوراً، ستجر علينا كعراقيين وايرانيين وباقي سكان المنطقة، ما لايمكن للخيال ان يتصوره من مآس وكوارث. واذكر انه كان شديد الامتعاض من تدافع (رجال الدين) المحموم صوب مغانم السلطة ومغرياتها، وختم حديثه بمرارة قائلاً؛ ماالذي سنقوله بعد الآن للناس (كرجال دين)، وكيف سيلوذون بنا من ظلم الانظمة المستبدة، بعد ان تتحول سلطة رجال الدين الى الاكثر جبروتاً وطغياناً وانتهاكاً لحقوق (عيال الله)...؟

رحل ذلك الشيخ الجليل ولم يشاهد النهاية ولا المأزق الذي وصل اليه المكتب الاستشاري لمهندسي تحرير القدس عن طريق كربلاء...!

وقبل هذا كله كان المعلم القادم من مدينة (سبزوار) والذي اكمل دراسته العليا في ارقى جامعات العالم (السوربون) قد تلمس مبكراً مخالب وهراوات ذلك الخطر المتزايد لسدنة الدين الشعبوي، أو ما أطلق عليه في مؤلفاته اللاحقة بـ (التشيع الصفوي) تلك الكائنات المتنافرة وتلك الإرهاصات الاولى التي خطت ملامحها الفتية المدرسة العلوية. ومن حسن حظ الدكتور علي شريعتي (ولد عام ١٩٣٤ في خراسان وتوفي عام ١٩٧٧ في ظروف غامضة في لندن) ان رحل قبل ان يرى ماآلت اليه الثورة التي انتظرها طويلاً، ومن دون ان يتجرع من الكأس التي تجرعها أحد ابرز زعماء اكبر ثورة اشتراكية دشنت القرن العشرين وهو (بوخارين) عندما وجد نفسه يواجه الرصاص من بنادق الجيش الذي كان هو احد ابرز مؤسسيه (الجيش الاحمر) المناضل المفعم حماسة وحيوية الذي قال عنه لينين يوماً بأنه يعد محبوب الحزب بحق، اعدم وغير القليل من رفاقه استجابة لفرمانات مرشد الحزب الاعلى (الرفيق ستالين).

رحل شريعتي والتهمت (الثورة) بعد ذلك غير القليل من رفاقه وتلامذته، بعد ان كانوا هم وبقية الفصائل الوطنية وهجها وزيتها الفعلي. تلك الانتفاضة مالبثت ان تدحرجت الى احضان اجيال جديدة من المخلوقات، كل موهبتها تكمن في شراهتها على اجترار ما تركته فضلات عربات الانظمة المستبدة تحت ذريعة الدفاع (عن الولاية والدين) وما نشاهده اليوم من فصول تراجيدية بعد ان انتصرت الصناديق لانصارها رغم انف الهيئاتٍ والمجالسٍ الوصائية عليها.

ليس غريباً ولامغايراً لتلك الدروب التي ولج اليها النظام الجديد (الجمهوري الاسلامي) المتنافرة ومبادئ الحرية وحقوق الانسان عندما اعدم (سعادتي) احد ابرز القيادات الشابة للثورة بتهمة التجسس للاتحاد السوفيتي السابق، تلك التهمة الملفقة التي تصدى لها آية الله السيد محمود الطالقاني (اول امام جمعة لمدينة طهران) والذي التحق بدوره الى قافلة ضحايا الموت الغامض...؟

ولم يمر وقت طويل حتى جاء دور احد ابرز واقدم الاحزاب اليسارية الايرانية (حزب توده) الذي لم تنفعه هرولته في ازقة (خط الامام) لتنطلق ابشع عملية تصفية جسدية ومعنوية لقادته وتحت ذات التهمة؛ التجسس لصالح الاتحاد السوفيتي السابق. مشاهد وفصول كنا نشاهدها في طهران آنذاك، لتتداعى بنا الذاكرة الى ما قامت به قطعان الحرس القومي بعد ٨شباط ١٩٦٣ (والصدفة جعلت ذات التاريخ أي ٨شباط للثورة الايرانية عام ١٩٧٩) حيث التهم الملفقة والوحشية في تصفية المخالفين جسدياً ومعنوياً. وغير القليل يتذكر قول رئيس المحاكم الثورية آنذاك آية الله خلخالي جواباً على الانتقادات الشديدة الموجهة الى محاكمه واحكامها المتنافية وابسط حقوق البشر القانونية والشرعية عندما قال: (من يعدم وهو بريء سيذهب الى الجنة.....؟!).

يبدو ان قدر ايران ان تقف مجدداً وبعد قرن من الزمان امام ذات التحدي الذي واجهها عام ١٩٠٦ عندما احتدم الصراع بين دعاة (المشروطة) وخصومهم من انصار (المستبدة). ويبدو ان هذا الصراع قد وصل اليوم الى حافاته الحادة، بعد ان اسفر النظام عن ملامحه الفعلية وترسانة معداته الوحشية في التصدي لمطالب (عيال الله) السلمية، اذ لم يكتف من يفترض به ان يكون حكماً في الخصام، باشهار تأييده لاكبر عملية تزوير في تاريخ إيران المعاصر، لا بل جاءت فرماناته وخطبه محتقنة بكل ماهو متنافر وتلك الوصية الاخيرة التي تركها لنا امام العدل الاجتماعي، تلك الوصية المترعة بروح الرحمة والعدل:

(لاتقتلوا الخوارج من بعدي، فليس من طلب الحق فأخطأه كمن طلب الباطل فأدركه)

ان تجربة حكم الرئيس الاصلاحي محمد خاتمي، لدورتين انتخابيتين من دون ان يتمكن من تحقيق جزء يسير من برنامجه الانتخابي لهو دليل ساطع على مقدار سطوة تلك الاجهزة المعادية لكل مايمت بصلة للديمقراطية والحداثة وروح العصر.

كما ان تلك (القوى الخفية) مالبثت ان شمرت عن مكنون تطلعاتها الحقيقية، عندما قطعت الطريق امام اية امكانية مستقبلية لظهور امثال خاتمي في حضائرها (الديمقراطية)...لكنها لم تنتبه لأمر في غاية الاهمية وهو مايمكن ان نطلق عليه: (مكر الصناديق) والذي اكتسح (مكرهم) واطاح بآخر مساحيق ملامحهم. ورغم عملية التزوير السافرة، الا ان ذلك لم يزد قوى ايران الفتية الا حيوية واصراراً، على شق دروب جديدة لتحرير صوتهم المعتقل وانتزاع حقهم بالحياة الحرة الكريمة.

وفي نهاية المطاف لم يعد امام المخلوقات المغرمة بتقنية الهراوات والرصاص المباغت، سوى الهرولة بوتيرة اسرع على خطى حوافر (جرذان العوجة)..... بعيداً عن امواج تلك الصرخة المدوية في صحارى الاستبداد:

(هل من ناصراً ينصرني...؟).

تلك الصرخة التي تعلم منها المهاتما غاندي كيف ينتصر فيها لأكبر ديمقراطية على سطح كوكبنا الازرق.

آراء وأفكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة .
٢. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
٣. لا تزيد المادة على ٧٠٠ كلمة.
ideas@almadapaper.net